

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٣٨

الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٨/١٥
نيويورك

الرئيس: السيد مريميه (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد لافروف
الأرجنتين السيد كارديناس
ألمانيا السيد هنزه
إندونيسيا السيد ويسنومورتي
إيطاليا السيد فرارين
بوتسوانا السيد ليغويلا
الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
رواندا السيد باكوراموتسا
الصين السيد وانغ شويشيان
عمان السيد الخصيبي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
نيجيريا السيد غمباري
هندوراس السيد مارتينيز بلانكو
الولايات المتحدة الأمريكية السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/367)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/394،
التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اندونيسيا،
وبوتسوانا، ورواندا، وعمان، ونيجيريا، وهندوراس.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت
على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا،
فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين
في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد الخصيبي (عمان): السيد الرئيس، لقد سبق
لوفد بلدي أن أوضح في بيانه الذي ألقاه أمام المجلس في
المناقشة العامة التي جرت حول المسألة قيد البحث يوم
١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، بأن الغرض من مشروع القرار
المعروض أمام المجلس والذي قدمه وفد بلدي لاحقا
باعتباره منسقا لحركة دول عدم الانحياز الأعضاء في
المجلس لهذا الشهر، لم يكن لتعقيد الأمر ولكن بهدف
إنقاذ العملية السلمية.

وفي إطار حرص الدول العربية ودول حركة عدم
الانحياز واهتمامها البالغ بالعملية السلمية، وسعيها منها
للحيلولة دون رجوع الشرق الأوسط إلى حالة الحرب
الباردة، فإنها تقدمت بمشروع القرار المعروض حاليا على
المجلس. لقد أظهرت دول حركة عدم الانحياز تعاوننا مع
أفكار ومقترحات الدول الأعضاء في المجلس ومرونة
كبيرة فيها سعيها منها إلى ضرورة تعامل مجلس الأمن مع
هذه المسألة بما يؤكد ويعزز العملية السلمية الجارية في
الشرق الأوسط. لقد بذلت هذه الدول جهودا متضافرة
لحفاظ على وحدة موقف المجلس تجاه الأمر، وقدمت
كل ما في استطاعتها لبلوغ هذا الهدف.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس هو
ثمرة جهود ومشاورات مكثفة أجرتها دول حركة عدم
الانحياز في المجلس لإزالة العقبات التي نتجت عن القرار
الاسرائيلي المذكور. إننا نرى أن اعتماد المجلس لهذا
المشروع الذي يطالب الحكومة الاسرائيلية بإلغاء قرارها
بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي العربية في القدس
الشرقية يتوافق مع مسؤوليات المجلس في هذا الصدد
وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة
والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم
المتحدة (S/1995/367)

بدعوة من الرئيس، ووفقا للمقررات المتخذة في
الجلسة ٣٥٣٦، شغل السيد يعقوبي (اسرائيل) مقعدا على
طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة (الأردن)، والسيد
بتلر (استراليا) والسيد السويدي (الامارات العربية
المتحدة)، والسيد خوشرو (جمهورية ايران الاسلامية)،
والسيد كمال (باكستان)، والسيد رحمان (بنغلاديش)،
والسيد باتو (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد
لعمامرا (الجزائر)، والسيد الزوي (الجماهيرية العربية
الليبية)، والسيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية)،
والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد ياسين (السودان)،
والسيد حمدون (العراق)، والسيد النعمة (قطر)، والسيد
فولر (كندا)، والسيد رودريغيز باريا (كوبا) والسيد
أبو الحسن (الكويت)، والسيد مبارك (لبنان)، والسيد رجالي
(ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد السنوسي
(المغرب)، والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية)،
والسيد ولد علي (موريتانيا)، والسيد كاواي (اليابان)
المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس؛ وشغل
السيد القدوة (فلسطين) المقعد المخصص له على طاولة
المجلس؛ وشغل الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مقعدا
بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يواصل مجلس
الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

غير أننا ولسوء الطالع لم يتضح أن ذلك ممكن. نلاحظ مع الارتياح أن مقدمي المشروع أثناء المناقشات التي جرت بشأنه قد أخذوا في اعتبارهم معظم ما اقترح من تعديلات ومقترحات وجعلوه بذلك نصا أكثر توازنا ومغزى. ومشروع القرار في شكله الحالي يعرب عن القلق البالغ إزاء الإجراء الاسرائيلي الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن وإعلان المبادئ، ويؤكد من جديد على أن هذا الإجراء لاغ وباطل ويطالب اسرائيل بإلغائه. ونوافق تماما على هذه الأحكام وسنؤيد مشروع القرار هذا.

ويعرب الاتحاد الروسي عن الأمل في أن تجد السلطات الاسرائيلية ممكنا، في هذه المرحلة الحاسمة والبالغة الحساسية من العملية التفاوضية في الشرق الأوسط، أن تعيد النظر في موقفها إزاء مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية. فهذا من شأنه أن يساعد في الإبقاء على زخم عملية السلام، وأن يكفل استمرار التحرك قدما وأن يساعد على إقرار السلم الحقيقي وحسن الجوار بين العرب والاسرائيليين.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتقد وفدي أنه فيما يتصل بالمسألة الاسرائيلية الفلسطينية لا يوجد بديل حقيقي عن التسوية السلمية والتفاوضية. ومن ثم فقد أيدت حكومتنا دوما كل جهد مبذول تحقيقا لهذا الهدف، بما في ذلك إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تشجعت نيجيريا بالتقدم الذي أحرزه الطرفان حتى الآن في تنفيذ مختلف جوانب إعلان المبادئ. وفي هذا السياق، نذكر باتفاق غزة - أريحا المبرم في أيار/مايو ١٩٩٤ والاتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات المبرم في آب/أغسطس ١٩٩٤، وكلاهما قد جعل من الممكن إقامة السلطة الفلسطينية. ونعتقد أنه لا بد من اتخاذ تدابير محددة إضافية للحفاظ على هذه المكاسب فحسب ولكن أيضا للتنفيذ التام للجوانب المتبقية من عملية السلام.

لم يكن وفدي يتوهم قط أن السعي إلى السلام في الشرق الأوسط سيخلو من العراقيل. فلقد كنا نعرف دوما أنه ستكون هناك عقبات على الطريق نحو تحقيق السلام العادل المنشود في المنطقة. إلا أننا نأمل في أن الطرفين لن يسمحا لهذا الأمل بأن يذوي في المنطقة، ويبقى توقعنا أن الطرفين المعنيين ينبغي أن يتحليا

الأمن ذات الصلة. كما أن اعتماد هذا المشروع من شأنه أن يولد زخما ايجابيا للعملية السلمية الجارية التي هي أحوج ما تكون لذلك في الوقت الحالي.

إن عدم قدرة مجلس الأمن، باعتباره السلطة الدولية الرئيسية المناط بها مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، في اتخاذ أي إجراء بهذا الصدد، رغم دعوة ما يقرب من ٤٠ دولة شاركت في المناقشة العامة، تشير تساؤلات حول مصداقية القرارات والشرعية الدولية، وتساعد على إضفاء المزيد من ظلال شديدة الظلمة على مستقبل مفاوضات العملية السلمية في المنطقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس على تعاونها البناء مع وفد بلدي في المشاورات على مختلف المستويات، ولأوجه باسمها أيضا، كون وفد بلادي منسقا لها لهذا الشهر، خالص شكرنا وتقديرنا إليكم، سيدي الرئيس، وإلى وفدكم الدؤوب، وإلى كافة أعضاء المجلس والدول الأخرى التي تفهمت وأبدت كل التعاون معنا بهذا الشأن. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار قيد النظر.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد اضطلع الوفد الروسي بدور نشط في مناقشة مجلس الأمن بشأن مسألة مصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وتابع عن كثب عملية التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن.

وإذ نفعل ذلك، فإننا نفترض أن مسألة القدس، حسبما ورد في إعلان المبادئ، يجب أن تكون موضوع المفاوضات المقبلة بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية. وريثما يتم ذلك، فإن أي محاولة لتغيير الوضع الحالي للقدس لا يمكن أن تعتبر إلا متناقضة مع نص وروح الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية وعملية السلام ككل، وهي العملية التي يشارك فيها الاتحاد الروسي.

وموقفنا يتفق أساسا مع نهج جميع أعضاء المجلس الآخرين، وبما أن هذا هو الحاصل نعتقد أن أفضل مسار يتمثل في تحقيق استجابة توافقية لإجراءات اسرائيل، على سبيل المثال، في شكل بيان من الرئيس.

وفدي لن يأخذ الكثير من وقت المجلس في الإعراب عن مواقفه المعروفة جيدا.

ومع ذلك، نود ببساطة أن نكرر أن أمر المصادرة الاسرائيلي الأخير المتعلق بمصادرة ٥٣ هكتارا من أراضي القدس الشرقية ليس فقط انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللقانون الدولي، ولكنه يشكل أيضا تهديدا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، نظرا لأنه يتعارض مع إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعته في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأينا المدروس تعتبر أية مصادرات تقوم بها اسرائيل للأراضي العربية لاغية وباطلة، ومن ثم، نطلب من اسرائيل أن تقوم فوراً بإلغاء هذه الأنشطة سواء في القدس الشرقية أو في غيرها من الأراضي المحتلة، لأنها تشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن، في رأينا، أن تصل الى نهاية ناجحة دون حل لقضية القدس. وإننا نؤمن بأن المركز القانوني للقدس يجب أن يناقش في سياق عملية السلام والتسوية الشاملة في المنطقة، وأن أي تدابير مقبوضة للثقة على غرار السياسة غير المشروعة التي تنتهجها اسرائيل حاليا يجب أن توقف فوراً.

ومن ثم، يتضح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يلتزم بالامبالاة تجاه هذه التدابير التي تتخذها اسرائيل والتي ستظل تعرض عملية السلام للخطر. وفي هذا السياق، لا مناص من أن يقوم مجلس الأمن بعكس هذا الوضع وذلك باتخاذ التدابير الملائمة دون إبطاء. والإخفاق في القيام بذلك من المحتم أن يرسل برسالة خاطئة الى اسرائيل. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات الضرورية والمناسبة لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تسنى التوصل اليها في عملية السلام في الشرق الأوسط ولكفالة إحراز التقدم في منجزاتها الايجابية. فهل يا ترى سيتسنى، في نهاية المطاف، بالعمل سويا عن طريق تدابير بناء الثقة، لا عن طريق تدابير تدمير الثقة مثل مصادرة الأراضي العربية، تحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع الفلسطيني الاسرائيلي وإقرار السلم في الشرق الأوسط؟

بالمثابرة وأن يواصل التدليل على حسن النية والالتزام المطلوبين لتحقيق التسوية التفاوضية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي داعما بقدر الإمكان وأن خير سبيل لتحقيق ذلك هو، في رأينا، أن يكون حكما محايدا.

في هذا الصدد ينظر وفدي بالقلق إلى أنشطة الاستيطان الأخيرة التي قام بها أحد الطرفين، والتي تنتهك كلا من روح ونص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي يمكن أن تهدد عملية السلام ككل. وعلى وجه الخصوص، نأسف بشدة للقرار الأخير الذي اتخذته حكومة اسرائيل بمصادرة ٥٣,٥ هكتارا من أراضي القدس الشرقية، وهو عمل بالاضافة إلى كونه يقوض الثقة بين الطرفين فإنه يستيق نتيجة المناقشات المقبلة المقررة في المرحلة الأخيرة من المفاوضات حول مركز القدس. ونحن بالطبع لا نغفل الشواغل الأمنية المشروعة لاسرائيل، إلا أننا لا نهم كيف يمكن أن تكون مصادرة الأراضي بمثابة استجابة ملائمة لهذه الشواغل.

يشكل مشروع القرار المعروض على المجلس استجابة تقوم على الحقائق ولا تنطوي على ادانة، ولكنها استجابة مباشرة من المجتمع الدولي لهذه التطورات المثيرة للقلق والناجمة عن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية. والهدف الرئيسي من القرار ليس ادانة اسرائيل بل تشجيعها على أن تضع حدا لما يبدو على أنه ميل يجب أن يكبح، وإلا فإنه يمكن أن يعكس اتجاه المكاسب التي تحققت بالفعل في عملية السلام.

والأدهى من ذلك، أن وفدي مقتنع بأن عواقب تراخي مجلس الأمن ستقوض سلطة المجلس نفسه بل ويمكن أن تلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة بوصفها المدافع النهائي عن حقوق جميع الدول، بما فيها الدول القوية، ولكن بصفة خاصة عن حقوق الدول الضعيفة.

لذا، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أوضح الوفد الاندونيسي مواقفه بجلاء تام فيما يتعلق بمسألة إقامة المستوطنات في الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وكان آخرها الموقف الذي أعرب عنه خلال المناقشة الرسمية المفتوحة التي جرت يوم الجمعة الماضي. وتبعاً لذلك فإن

تعديل أو تغيير سلوكه. إنه يتناول مباشرة وعلى نحو قاطع القضية المعنية، ألا وهي مصادرة الأراضي في القدس الشرقية. ومن المهم تبين موقف المجلس حيال أمر على هذا القدر من الأهمية الحيوية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتبينه بجرأة ووضوح دون الانخراط في مهاترات عنيفة.

يؤيد مشروع القرار عملية السلام في الشرق الأوسط تأييدا كاملا. وتتناول الفقرتان ٣ و ٤ هذه المسألة على وجه التحديد. والفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من الديباجة مكرسة لهذا الأمر. ومن ثم، يجب ألا يكون هناك أي انطباع بأن المجلس، باتخاذ هذا الإجراء، يضر بعملية السلام بصورة أو بأخرى، أما الإجراء الذي يلحق الضرر بعملية السلام فهو القرار الاسرائيلي بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تنصاع إسرائيل لرغبة المجتمع الدولي الجماعية وتلغي أوامر المصادرة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اقترحت إيطاليا، جنبا إلى جنب مع بلدان الاتحاد الأوروبي الممثلة في المجلس، بعض التعديلات على النص الأصلي لمشروع القرار من أجل التوصل إلى قرار أكثر توازنا نعتقد أنه لن يعوق التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، بل بالأحرى سيحفز ذلك التقدم، الذي هو من أهم المكاسب التي يجب بلا شك الحفاظ عليها محافظة تامة.

إن التعديلات التي اقترحتها البلدان الأوروبية أدرجت في النص، لذا، ستصوت إيطاليا لصالح مشروع القرار.

وأود، في هذا الصدد، أن أكرر المبادئ التي تم التشديد عليها في البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي أثناء الجلسة الرسمية التي عقدها المجلس يوم الجمعة الماضي، ولا سيما ما أكد عليه من أن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية تتناقض مع روح إعلان المبادئ وكذلك مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذا، يحدونا خالص الأمل في أن يتم الغاء أوامر المصادرة. وفي رأينا، إن روح إعلان المبادئ بالنسبة للقدس تتمثل في الإبقاء على وضع المدينة الحالي لحين انتهاء المفاوضات. ويحدو إيطاليا الأمل في أن نية الحكومة الاسرائيلية بعدم القيام بمصادرة المزيد من الأراضي في القدس لأغراض الإسكان ستنفذ بنفس الروح

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يزكي وفدي إلى المجلس مشروع القرار الذي قدمناه مع بلدان عدم الانحياز الأخرى الأعضاء في المجلس.

السيد غراف زورانتزو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف حكومة بلدي لأنه لم يتسن التوصل إلى إمكانية حل المسألة المعروضة علينا اليوم عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين.

وبالنسبة لجوهر هذا النزاع، فإن موقف بلدي تجلى تماما في البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا، لدى كلامه نيابة عن الاتحاد الأوروبي أثناء مناقشة المجلس يوم الجمعة الماضي، الموافق ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، وفي الإعلان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

ووفدي يمكنه أن يصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا لأن مقدميه أبدوا الاستعداد لتعديل النص بإيلاء الاعتبار الكامل لشواغل حكومة بلدي وشواغل شركائنا الأوروبيين.

وبعد مناقشة المجلس لهذه المسألة، يحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف مستقبلا بالتصدي لهذه المشكلة وتسويتها عن طريق المفاوضات المباشرة، وأن يتسنى، من الآن فصاعدا، تلافي الإجراءات الأحادية الجانب.

ونرحب بالبيان الذي أصدرته حكومة إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٥، بأنها ليست لديها أية نية للقيام بمصادرة المزيد من الأراضي في القدس لأغراض الاسكان، ونتوقع أن يتسنى في المستقبل تلافي المسائل التي تثير الخلاف والتي تلحق الضرر باستمرار عملية السلام، مثل المسألة التي نتناولها اليوم.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق لوفد بوتسوانا أن يعبر عن موقفه فيما يتعلق بقرار إسرائيل بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية. لذا، سأقصر ملاحظاتي على مشروع القرار المعروض على المجلس.

إن مشروع القرار ليس سوى سرد للحقائق. فهو لم يقدم أحكاما ذات قيمة ولم يشجب الإجراء أو يدين الطرف الآخر. ولا ينطوي على تهديدات أو انذارات نهائية أو تدابير ترمي إلى إجبار الطرف المسيء على

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي الخالص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الشامل للإعلان بسرعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/394.

أجري تصويت بر رفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٤ صوتا مؤيدا وصوت واحد معترض. لم يعتمد مشروع القرار نتيجة التصويت السلبي لعضو دائم من أعضاء مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انقضت خمس سنوات منذ اضطرت حكومة بلدي إلى التصويت معارضة قرارا قيد نظر هذا المجلس. وقد استخدمت حق النقض اليوم - وأنا كارهة، ولكن دون تردد - بشأن قضية مبدأ بالنسبة للولايات المتحدة. المبدأ هو أن الطريق الوحيد لتحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط هو المحادثات المباشرة بين الأطراف. وحكومة بلدي اضطرت إلى معارضة هذا القرار لأن المجلس سعى إلى الإعلان عن موقفه بشأن قضية وضع دائم - أي القدس - وبالتالي انتهك هذا المبدأ. إن هذه القضايا يجب أن تحسمها الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، ولكن دون تدخل منه.

لقد تشاورت الولايات المتحدة مطولا مع سائر أعضاء المجلس بشأن القضايا التي يثيرها هذا القرار. ولسوء الحظ ان التوصل إلى توافق آراء لم يكن ممكنا لأن آخرين لم يكونوا على استعداد للتقيد بعملية التفاوض

وبعزيمة ثابتة، بوصف ذلك خطوة حقيقية على طريق التقدم الملحوظ في عملية السلام التي يتابعها الاتحاد الأوروبي ببالغ الاهتمام ويدعمها بموارد مالية ضخمة.

أود أيضا أن أناشد الفلسطينيين أن يستمروا في تعهدهم القائم بالسلام، وأن يضعوا في الاعتبار أيضا نتائج اجتماع مجلس الأمن الرسمي بشأن هذه المسألة الذي انتهى بالأمس. وبالفعل، فإن المجتمع الدولي أوضح مرة أخرى رغبته في دعم عملية السلم وفقا لإعلان المبادئ، بما يعود بالنفع على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والسلم في العالم.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موقف بلدي بشأن الحالة الراهنة في القدس أعرب عنه من خلالكم، سيدي الرئيس، عندما أدليت ببيان الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع الأخير للمجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال. واليوم سأضيف ملاحظة واحدة أو ملاحظتين.

إننا نجد أن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية - مهما كانت الدوافع للقيام بذلك، وأيا كان غرضها - سيئة التوقيت وغير حكيمة، وهي بالفعل انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومع ذلك، نلاحظ القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٥ الذي بمقتضاه ليست لديها النية للقيام بمصادرات إضافية للأرض في القدس الشرقية بغرض إقامة مساكن، وقد كنا نفضل أن ينعكس هذا القرار في مشروع القرار.

ومن ناحية أخرى، يتساءل المرء، لما كانت الحكومة الإسرائيلية ليست لديها نوايا للقيام بمصادرات للأراضي مستقبلا، كيف كانت مصادرة الأراضي في الشهر الماضي أمرا لا غنى عنه.

إن إعلان المبادئ يتصور أن تجرى مناقشة المسائل التي تؤثر في القدس في المستقبل غير البعيد. ويتصور أيضا حل المسائل المماثلة لهذه المسألة بين الأطراف نفسها. ويؤسفنا أن هذا لم يحدث؛ وبطبيعة الحال، هذا لا يوقف مجلس الأمن عن تناول أمر ينتهك روح إعلان، إن لم يكن نصه، ولذلك من المناسب تماما أن تناقش المسألة هنا وأن يجري تصويت على مشروع القرار.

هذه العملية عن نتيجة ناجحة. لكن بالنسبة للأطراف فإن القضايا الأساسية بالنسبة لها تتضمن قضايا لا يمكن أن يحلها سوى الأطراف.

ومما لا شك فيه أن أحداثا ستقع بشكل يمثل نكسات في الطريق نحو الاتفاق والوفاء الكاملين. وفي ضوء تاريخ وتعقد هذه القضايا، هذا أمر لا مفر منه. لكن يجب أن نتحلى بضبط النفس للإبقاء على تأييد هذه العملية، على الرغم من النكسات والاختلافات بين وجهات النظر بشأن إجراءات أو أحداث بعينها.

لقد عبرت الولايات المتحدة عن الرأي بأن الإشعار الإسرائيلي بمصادرة الأراضي في القدس ليس مفيدا. ومن الواضح أن هذا القرار الإسرائيلي لا يحرك عملية السلم في الاتجاه الصحيح. ولكن هذا القرار - بإقحام المجلس في هذه القضية - كان سيعقد المشكلة ليس إلا. وبدلا من ذلك، ينبغي لهذا المجلس أن يشجع الأطراف وألا يتصرف بطريقة تضر بالعملية.

إن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا هاما في دعم جهود الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط في سعيها لتحقيق الوفاق وما أشار الرئيس كلبنتون إليه بوصفه المعجزة الصامتة لحياة عادية. وتشير الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة إلى أن الأطراف تستمد ثقتها من استعداد حكومات في أنحاء العالم لتشجيعها في جهودها والوقوف إلى جانبها عندما تقع أحداث مدمرة ومقاومة عنيفة لتلك الجهود. ولكن حتى يكون دعم المجتمع الدولي فعالا يجب أن يكون أيضا ذكيا ويبقى على الابتعاد بقدر معين من تفاصيل المفاوضات. إننا قد نسحب الكراسي ليجلس عليها المجتمعون على طاولة المفاوضات، ولكن هذه الطاولة ليست مكاننا الصحيح.

قد يكون قرار حكومة بلدي بالتصويت ضد هذا القرار قد أصاب البعض بخيبة الأمل، ولكن لم يكن ينبغي أن يصيب أحدا بالدهشة. إننا لم نصوت معارضين هذا القرار لأننا نؤيد قرار إسرائيل بشأن مصادرة الأراضي: لا، إننا لا نؤيده. إن هذا التصويت نتيجة موقفنا الذي تمسكنا به طويلا وأعربنا عنه طويلا فيما يتعلق بما يمكننا أن نؤيده، وما لا يمكننا أن نؤيده في هذا المجلس.

وكما أوضحت في بياني بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ فيما يتصل بقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، لن توافق حكومتي على قرار يصدر حكما مسبقا على نتيجة

التي نرى أنها عملية أساسية لاستمرار إحداث التقدم نحو السلم في الشرق الأوسط. وهذا المجلس ليس بوسعه - وينبغي له ألا يسعى إلى - أن يحاول حل قضايا حساسة في عملية السلام في الشرق الأوسط: ذلك أمر متروك للأطراف، التي يجب أن تتعايش مع نتيجة هذه المفاوضات.

فلنكن واضحين. في هذه المرحلة، التقدم نحو السلم في الشرق الأوسط لا يتوقف على ما تقوم به الأمم المتحدة، وإنما على ما تتفق عليه الأطراف. والتقدم المشجع الذي أحرز خلال العامين الماضيين هو نتيجة قرارات اتخذتها الأطراف، اعترافا برغبة شعوبها الملحة في أن تبدأ فصلا جديدا في تاريخ منطقتها المضطربة. ذلك التقدم حدث على الرغم من مقاومة الإرهابيين والرافضين، وبصرف النظر عن الحساسيات العميقة حيال قضايا لم يتم الوصول حتى الآن إلى اتفاق نهائي بشأنها.

إن إعلان المبادئ، الذي وقعته في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يسرد عدة قضايا، بما فيها القدس، باعتبارها قضايا وضع دائم تغطيها الأطراف في مرحلة لاحقة حددها الإعلان. وذلك الاتفاق يعكس الرأي الواقعي العملي للأطراف بأن هناك ترتيبا منطقيا لمعالجة القضايا التي تنطوي على تغطية أشدها حساسية في مرحلة لاحقة من المفاوضات.

لقد أعرب هذا المجلس، والجمعية العامة والدول الأعضاء كل على حدة عن التأييد الشديد لعملية السلام في الشرق الأوسط وإعلان المبادئ. ومن الضروري والمناسب أن نواصل القيام بذلك. غير أن اتخاذ هذا القرار كان من شأنه أن يجعل المجلس يتطفل على العملية السياسية المتفق عليها حسبما نص عليها إعلان المبادئ. وذلك يمكن ألا يسفر عن نتائج إيجابية

إن التزام إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتحقيق السلم والوفاء قد غير وجه الشرق الأوسط تغييرا شديدا. إن الفلسطينيين والإسرائيليين يجتمعون الآن على أساس منتظم. والمشاكل العملية يجري بحثها. والمخاوف والشكوك يجري التصدي لها. والطرفان يشاركان بنشاط في المفاوضات لتنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ. والتقدم نحو اتفاق سلمي إقليمي أوسع قد أحرز. وهناك الكثير الذي يهمنا جميعا في أن تسفر

اختتام المفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالمركز النهائي.

ويؤسفنا جدا أن هذه المسألة قد أدت إلى انقسامات داخل المجلس. ولا نعتقد أن هذا سيكون مفيدا لعملية السلام. ولهذا السبب بذلنا غاية جهدنا لتجنب تلك النتيجة. وكان من دواعي ترحيبنا أن جميع أعضاء المجلس، خلال المناقشة العامة التي جرت في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعربوا عن قلقهم بشأن الأوامر الإسرائيلية بالصادرة. ونعتقد أن هذه رسالة هامة موجهة للحكومة الإسرائيلية، ونأمل أنها، في هذا الضوء، ستوحي الحذر بالنسبة لإجراءاتها المستقبلية. ونحيط علما بعزم مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي أعرب عنه في اجتماعه بتاريخ ١٤ أيار/مايو، على عدم تنفيذ عمليات صادرة جديدة للأراضي في القدس لأغراض الإسكان.

وطوال المناقشات التي أجريت خلال الأيام القليلة الماضية، تمثل الهدف الأسمى لوفدي في حماية عملية السلام وتعزيزها. تلك أولوية. وأتوقع من جميع الأطراف مواصلة ومضاعفة جهودها لإحراز التقدم. إن هذا هو أقل ما تستحقه شعوب المنطقة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): صوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار المعروض على المجلس. ويود الوفد الصيني أن يسجل أسفه وخيبة أمله إزاء هذا التصويت. ومن الإنصاف القول بأن الطلبات الواردة في مشروع القرار معقولة ومناسبة وأن لهجته معتدلة. ولو اعتمد مشروع القرار هذا لكان قدم إسهاما كبيرا في عملية السلام في الشرق الأوسط بدلا من الإضرار بها.

وعلى الرغم من عدم اعتماد مشروع القرار اليوم، ينبغي لحكومة إسرائيل أن تفهم أنه كان هناك ١٤ صوتا مؤيدا لمشروع القرار، الأمر الذي يبين بجلاء أن قرارها بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية قرار خاطئ ولا يمكن للمجتمع الدولي أو لمجلس الأمن أن يقبله.

وحرصا على عملية السلام في الشرق الأوسط وحرصا على المصالح الأساسية لشعوب الشرق الأوسط، نناشد مرة أخرى حكومة إسرائيل أن تلغي فوراً قرارها غير السليم. ويحدونا وطيد الأمل أن تواصل الأطراف المعنية تشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط.

المفاوضات بشأن مسألة حساسة مثل القدس أو يضر بها. لذلك لن نوافق على أي إجراء للمجلس يتجاوز الدور الصحيح للمجلس باعتباره داعما للمفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة للمنازعات التي ظلت منطقة الشرق الأوسط تقاسي منها لأمد طويل.

وتدرك حكومتي أهمية القدس بالنسبة للعديد من الحكومات، كما تجلّى خلال مناقشة هذا الأسبوع. إن القدس مدينة ذات أهمية خاصة. وأحث سائر الحكومات التي تهتم اهتماما شديدا بالقدس أن تشجع الأطراف على التحرك قدما في عملية السلام حتى يمكنها البدء في مناقشة القضايا المتعلقة بالمركز النهائي، بما في ذلك مركز القدس في العام القادم.

وختاما، اسمحوا لي أن أناشد كل حكومة ممثلة هنا، ودول الشرق الأوسط والحكومات المهتمة الأخرى، ألا تدع هذه القضية تخرجنا عن التزامنا المشترك بمساعدة الأطراف في رحلتها الخطيرة، ولكن المبشرة بالخير، صوب السلام.

السير ديفيد هنائي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أوضحت موقف حكومتي بشأن جوهر مسألة مصادرة إسرائيل للأراضي في القدس الشرقية في البيان الذي أدليت به يوم ١٢ أيار/مايو، الذي تمّمه البيان الذي أدلّيت به، سيدي الرئيس، في وقت لاحق من ذلك اليوم نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أود أن أعلن بإيجاز تصويت المملكة المتحدة تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

يمثل مشروع القرار في رأينا بيانا هادئا وواضحا بالموقف القانوني. ولقد قبل مقدمو مشروع القرار جميع التعديلات التي اقترحها أعضاء المجلس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك يتجنب النص أية إشارات إلى قضايا أوسع، بخلاف الإعلان الواضح بدعم عملية السلام.

إننا نتفهم مسألة تعلق الشعب الإسرائيلي الشديد بمدينة القدس ونتعاطف معها، ذلك التعلق الذي أعرب عنه ممثل إسرائيل الدائم خلال المناقشة. بيد أننا نرى أن حكومة إسرائيل ينبغي أن تعترف بمشاعر الآخرين القوية بالمثل تجاه المدينة، وينبغي أن تكف عن اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تغيير الوضع القائم بالنسبة لهذه القضية التي تعتبر أكثر القضايا حساسية قبل

إن تعلق اليهود الشديد بالقدس أمر مفهوم ومشروع، شأنه شأن التعلق الشديد بنفسه الذي يشعر به المسلمون والمسيحيون. ومن الأهمية الأساسية لعملية السلم أن تحرص الحكومات على الشكل السياسي الذي تعطيه للروابط التاريخية والدينية، وإلا استحالت المصالحة.

وأخيرا يناشد وفدي السلطات العربية والسكان العرب التغلب على مشاعر الإحباط التي يمكن أن يشعروا بها هذا المساء، وأن يواصلوا المطالبة بحقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية وعلى رأسها عملية السلام التي لا عوض عنها. وستواصل فرنسا من جانبها، إلى جانب سائر شركائها الأوروبيين، مساندة جميع الراغبين في العمل من أجل المصالحة الإسرائيلية العربية.

والآن أستأنف وظائفني بوصفني رئيسا لمجلس الأمن.

حيث لا يرغب أعضاء آخرون في المجلس في الكلام في هذه المرحلة، نكون قد انتهينا الآن من عملية التصويت.

يرغب ممثل المغرب في الإدلاء ببيان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، بحرارة، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم، وبالتالي للاعراب عن عميق امتنان وفد بلدي للمجلس على النظر في مسألة يعلق عليها بلدي، والعالم الاسلامي، والعالم العربي منتهى الأهمية.

ونحن نرحب بالجهود الجديدة بالثناء التي تبذلها بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، ونشكرها شكرا جزيلًا جدا على الدور الذي تضطلع به وعلى مشاركتها في تقديم مشروع القرار الذي صوت عليه توات. وأثني بصفة خاصة على منسق التجمع، السفير سليم الخصيبي، الممثل الدائم لسلطنة عمان، على نشاطه البارز الذي بذله في إطار المشاورات مع جميع أعضاء المجلس والأطراف المعنية الأخرى، من أجل التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفني ممثل فرنسا.

سبق أن أتيحت الفرصة لوفدي للإعراب عن آرائه بشأن قرار حكومة إسرائيل القيام بعمليات مصادرة للأراضي في القدس الشرقية. وفرنسا، إلى جانب سائر بلدان الاتحاد الأوروبي، تذكر بأن هذه المصادرات تتعارض والقانون الدولي وتنتهك، بشكل خاص، أحكام اتفاقيات جنيف. وهذه التدابير، علاوة على ذلك، تحظرها بشكل صريح قرارات عدة صادرة عن مجلس الأمن وهي تتجاهل روح إعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

لقد قرر طرفا عملية السلام تأجيل المفاوضات بشأن أكثر المسائل حساسية، بما في ذلك القدس والمستوطنات. وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال عدم انطباق القانون الدولي ريثما يتم ذلك. بل على النقيض من ذلك تظل مدينة القدس إقليمًا محتلاً. وستظل كذلك ما لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن المركز النهائي. وإلى أن يتحقق ذلك، الأمر الذي نرجوه في أقرب وقت ممكن، تنطبق جميع الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة على مدينة القدس المقدسة.

وحيث أن حكومة إسرائيل لم تلغ قرارها، على الرغم من النداءات العديدة الصادرة عن رؤساء الدول العربية، وعن الاتحاد الأوروبي وعن عدد كبير من الدول الأخرى، توجب على مجلس الأمن أن يعلن عن رأيه في المسألة. وتحقيقاً لهذه الغاية توخى مشروع القرار الذي صوت عليه المجلس توا صياغة معقولة ومعتدلة رحب بها وفدي كل الترحيب حيث أنها أخذت في الاعتبار جميع ملاحظاته وملاحظات سائر الدول الأوروبية.

ويأسف وفدي لأنه لم يتسن اعتماد مشروع القرار. لقد أوضح بكل دقة ما ينبغي أن توافق عليه الحكومة الإسرائيلية لتحاشي تقويض عملية السلام من جراء قرارها بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي في القدس الشرقية. لذلك نناشد سلطات تل أبيب ألا تسيء تفسير ما وقع توات، وأن تمتثل للإعراب الجماعي عن مشاعر القلق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونأمل أن توافق دون تأخير على تجاوز مجرد الإعراب عن النوايا التي أعلنها يوم الأحد الماضي وأن تلغي إلغاء تاماً تنفيذ قرارها المرفوض.

لحركة عدم الانحياز في المجلس لهذا الشهر على جهوده الدؤوبة والمخلصة في متابعة مشروع القرار لحين تقديمه إلى المجلس. كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى باقي أعضاء المجلس الذين أيدوا مشروع القرار.

لقد عقد المجلس جلسة عاجلة للنظر في ممارسات الحكومة الاسرائيلية الخطيرة في القدس الشرقية بمصادرتها ٥٣ هكتارا لاقامة مستوطنات اسرائيلية عليها مخالفة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقواعد القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ونص اتفاق اعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل وفلسطين في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والذي ينص على أن مسألة القدس سوف يتم الاتفاق عليها خلال مرحلة المفاوضات على الوضع النهائي، والمحدد لها في شهر أيار/مايو ١٩٩٦، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

بصفة الامارات العربية المتحدة رئيسا للدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية اسمح لي بأن أعرب عن عميق الأسف لعدم اعتماد مشروع القرار المقدم من دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، كما يؤسفني أن أعبر عن استغرابي للموقف السلبي للولايات المتحدة الأمريكية عند التصويت على مشروع القرار.

على الرغم من الرسائل العديدة التي وجهت إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وكل من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة العربية لهذا الشهر باسم الدول العربية ورئيس منظمة المؤتمر الاسلامي باسم الدول الاسلامية مطالبين بأن يتخذ مجلس الأمن إجراء فوريا لوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية في القدس الشرقية، وأن تلتزم اسرائيل بإعلان المبادئ لحين التفاوض على وضع القدس الشريف عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من قرار الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ والذي أرسل أيضا إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، فإن كل هذه المناشدات والمطالبات العربية والاسلامية إلى مجلس الأمن لم تؤد إلى اعتماد مشروع القرار المقدم إلى المجلس من دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس.

لقد استمع مجلس الأمن إلى بيانات أعضاء المجلس قبل التصويت وبعده التي أكدت على مكانة

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الوفود التي صوتت بروح من حسن النية والتسوية لصالح مشروع القرار الذي رفض للأسف. ولا يسع وفد بلدي إلا أن يأسف لهذه النتيجة، لأنها بدلا من أن تفهم بالطريقة التي اقترحتها ممثلة الولايات المتحدة قبل بضعة أيام، فمن المحتمل أن ترسل إشارة سلبية.

ولقد كان يقصد من مشروع القرار، بما يتصف به من المرونة أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وسنواصل الشعور بالشاغل نفسه الذي تشعر به الولايات المتحدة لكفالة السلم. ولذلك، نأمل أملا كبيرا في أن تحقق الحكومة الاسرائيلية تطلعاتنا عن طريق إعادة النظر في قرارها بمصادرة الأرض، وإظهار روح التعاون بغية تهدئة النفوس، وتبديد المخاوف، وإعطاء زخم جديد لعملية السلم التي كما نعلم جميعا، تواجه الآن صعوبات كبيرة. ونأمل في أن تتحرر المفاوضات من جميع العوائق غير الضرورية التي تعوق تحقيق التقدم، وأحدها هو مصادرة الأرض.

ونحن نأمل أملا كبيرا في ألا تعتبر الحكومة الاسرائيلية هذا التصويت تشجيعا لها، بل سببا للتفكير بالنتائج الضارة التي تترتب على هذه الأعمال. ونأمل في أن تدرك السلطات الاسرائيلية مدى جسامة المخاطر، وفي أن تسأل نفسها ما إذا كان السلم الذي نسعى جميعنا جاهدين لتحقيقه - الروس، والأمريكيون، وجميع الدول العربية، وفي الواقع جميع أعضاء المجلس - سيقضى عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد طلب ممثل الامارات العربية المتحدة الكلمة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الادلاء ببيانه.

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على جهودكم الحثيثة في إدارة أعمال المجلس أثناء نظر بند الحالة في الأراضي العربية المحتلة. وباسم وفد بلادي أتقدم إليكم بخالص الشكر على إعطائي هذه الفرصة للتحدث أمام مجلسكم الموقر بعد التصويت على مشروع القرار.

كما أتوجه بالشكر العظيم إلى مندوبي دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس على تبني مشروع القرار. كما أتوجه بصفة خاصة بخالص التقدير والامتنان إلى المندوب الدائم لسلطنة عمان منسق الدول الأعضاء

وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا الخاص لأعضاء المجلس الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وهم اندونيسيا وبوتسوانا ورواندا ونيجيريا وهندوراس وعمان، منسق التجمع والبلد العربي الشقيق على تبنيهم لمشروع القرار وطرحه أمام المجلس وعلى إصرارهم الحاسم على التمسك بالموقف المبدئي لدول عدم الانحياز حول هذه القضية الهامة والأساسية، وهي قضية القدس. إننا فخورون بقوة وصلابة ووحدة الموقف العربي والموقف الإسلامي تجاه هذه القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي.

إن كل ما سبق، بالإضافة إلى المواقف الواضحة للعدد الكبير من الدول التي تحدثت أمام مجلس الأمن، يجب النظر إليه باعتباره إنجازات حقيقية لمصلحة العدل والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يفهم باعتباره رسالة واضحة للأطراف المعنية: للطرف الفلسطيني والعربي باعتباره تأييدا ودعما من قبل المجتمع الدولي لجوهر الموقف الفلسطيني من قضية القدس؛ وللطرف الإسرائيلي باعتباره رفضا قاطعا من قبل المجتمع الدولي لإجراءات المصادرة الإسرائيلية ولكافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في المدينة المقدسة، بما في ذلك توسيع حدود بلديتها، وبما في ذلك الضم وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

بكل أسف، وبالرغم من الموقف الواضح للمجتمع الدولي، فقد منع مجلس الأمن قسرا من استكمال التعبير عن نفسه ومن القيام بواجبه وتنفيذ مسؤوليته، وهي مسؤوليات قائمة بوجود عملية السلام وبدونها، وذلك من خلال قيام وفد الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض "الفيتو". إن هذا الموقف الأمريكي، في الوقت الذي لا يمكنه أن يخفي حقيقة موقف المجتمع الدولي المشار إليه أعلاه، فإنه بلا شك يسيء إلى مجلس الأمن نفسه وإلى نمط العلاقات الدولية السائد، وهو أيضا يسيء إلى الولايات المتحدة نفسها والتزامها بالقانون الدولي وإلى دورها كراع لعملية السلام، وهو أخيرا يسيء إلى عملية السلام ذاتها ويلحق بها أشد الضرر.

فكما هو معروف فإن هذا الفيتو، اليوم، هو الفيتو السياسي الأول منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو يأتي في الوقت الذي اعتقد العالم أن نمط العلاقات الدولية قد تجاوز هذه الممارسة، على الأقل بهذا الشكل، عندما يكون هناك توافق دولي، شبه إجماعي، مغاير لموقف العضو الدائم المعني.

القدس الشريف في المجتمع الدولي. ولعله أصبح واضحا الآن أمام المجلس ما قد سيترتب على عدم اعتماد مشروع هذا القرار من نتائج سلبية ليس في العالم العربي والإسلامي فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن عدم اعتماد مشروع القرار الذي قدم إلى المجلس يمثل تجاهلا واضحا لمطالب الفلسطينيين والدول العربية والإسلامية فإنني ما زلت أطالب مجلسكم الموقر بمواصلة مطالبة إسرائيل بالغاء قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية العربية في القدس الشرقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يعقوبي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ البداية ونحن نعتقد أن هذه القضية يجب تركها للأطراف المعنية، استنادا لإعلان المبادئ الذي وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ البداية، ظلت إسرائيل تقول إن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمعالجة هذه القضية، وبالتالي ينبغي ألا يتخذ أي إجراء في هذا الصدد. لذلك، فإننا نعتبر نتيجة هذه المداولات نتيجة مناسبة.

إن إسرائيل تعتقد اعتقادا راسخا بأن الجهود الأساسية للأطراف ينبغي أن تتجه صوب النهوض بالسلام من خلال الحوار المباشر والمفاوضات المباشرة. ونحن نناشد شركاءنا أن يعملوا معنا للإسراع في وتيرة التقدم صوب السلام، وبناء الثقة المتبادلة، ومكافحة الإرهاب، وتنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب ممثل فلسطين الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، بداية، أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا لكافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي صوتت لصالح مشروع القرار الذي تم التصويت عليه قبل قليل. إن التأييد الواسع لمشروع القرار والذي عبر عن نفسه من خلال تصويت أربعة عشر عضوا في المجلس لصالحه، هو التعبير الحقيقي عن الموقف الواضح والحاسم للمجتمع الدولي ضد الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية بضم الأراضي في القدس الشرقية المحتلة.

إنه من المؤسف أن تكون القدس، مفتاح السلام، هي القضية التي اختارها الجانب الأمريكي ليمارس عليها حق النقض في خطوة يعتبرها الكثيرون حماية واضحة للإجراء الاسرائيلي غير الشرعي، قاطعا الطريق أمام المجتمع الدولي لإرسال رسالة حاسمة الى الحكومة الاسرائيلية حول خطورة هذه الخطوة وانعكاساتها على العملية السلمية، والتي لا أستطيع تقديرها الآن بشكل دقيق.

أخيرا، سيدي الرئيس، أريد أن أتقدم لكم شخصيا بشكر خاص على أدائكم المميز في رئاستكم لهذا المجلس الموقر خلال فترة عملنا الماضي. وأود أن أطلب منكم متابعة أعمال المجلس والاستمرار في محاولة تنفيذ مسؤولياتكم بهدف ضمان إلغاء قرارات المصادرة الاسرائيلية غير الشرعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ممثلة الولايات المتحدة ترغب في أخذ الكلمة، وأعطيتها إياها.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن ممثل البعثة المراقبة عن فلسطين قد أساء الى هذا الحد تأويل وفهم بياني في تحليل التصويت. ولا أظنه أنه قد سمع بالفعل ما قلته. فني اعتقادي أنه من المهم جدا أن يواصل الطرفان عملية السلام وفقا لالتزاماتهما بموجب إعلان المبادئ. وإنني للأسف أشد الأسف لأنه أساء فهم موقف الولايات المتحدة ودور مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥

ولا بد لي هنا أن أؤكد على أننا لا نقبل موقف الولايات المتحدة، والذي يبدو أنه يعتبر أن وجود عملية السلام يلغي وجود مجلس الأمن ومسؤولياته فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للولايات المتحدة نفسها فإنه من الصعب جدا أن ننهم كيف يمكن لدولة عظمى، طرف في اتفاقية جنيف الرابعة وطرف في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تصوت ضد أحكام الاتفاقية وضد أحكام قرارات مجلس الأمن. إن هذا التصويت، في واقع الأمر، يأتي حتى ضد القانون الأعلى للبلاد. ثم يأتي بعد ذلك المعنى السياسي العام للموقف الأمريكي بالنسبة للدول العربية وللدول الإسلامية، بما في ذلك تلك التي تتمتع بعلاقات صداقة خاصة مع الولايات المتحدة، إذ أنه يتجاهل تماما الموقف الواضح الذي عبرت عنه هذه الدول بشكل جماعي وعلى أعلى المستويات ولم تؤخذ مواقفها بعين الاعتبار ولا حساسية ومركزية القدس بالنسبة لها، والتي تعتبر القدس خطأ أحمر العتب فيه سيؤدي حتما إلى عواقب وخيمة، إن أجلا أو عاجلا، ثم يأتي تأثير هذا الفيتو على عملية السلام.

إننا نعتقد أن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض سيعقد من العملية السلمية في المنطقة، ولن يساعد أطرافها في عملية التفاوض وسيلحق بها ضررا كبيرا. كما أننا نعتقد أن هذا الفيتو يأتي متناقضا مع الأسس التي قامت عليها العملية السلمية والمشاركة الفلسطينية فيها، بما في ذلك رسالة التطمينات الأمريكية للجانب الفلسطيني والتي نعتقد أنه بات من واجب الطرف الأمريكي، ولمصلحة الاستمرار في العملية السلمية، العمل على إعادة التأكيد للطرف الفلسطيني على تمسك الولايات المتحدة بمضمونها كاملا، بالإضافة الى تأكيد التمسك بأسس العملية السلمية ككل. إننا نعتقد أن موقفا أكثر حيادية تجاه أطراف النزاع في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة يساهم بالتأكيد في دفع العملية السلمية؛ وأي محاولة للابتعاد عن ذلك، كما نشهده اليوم، يعقد العملية ويفقدها جزءا من مصداقيتها.